الأمم المتحدة

A/C.3/76/SR.14

الجمعية العامة

الدورة السادسة والسبعون

Distr.: General
11 March 2022
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، الساعة 15:00

الرئيس: السيد دوالي ..... (جيبوتي)

المحتويات

البند 74 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

البند 65 من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 15:10

البند 74 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)* (A/C.3/76/L.30/Rev.1 و A/C.3/76/L.31/Rev.1 و A/C.3/76/L.69)

مشروع القرار A/C.3/76/L.30/Rev.1: حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار

1 - **السيدة ديل** (النرويج): قالت إن القرارات التي تتخذها اللجنة بشأن بلدان محددة لها أهمية في توجيه الانتباه إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أينما وقعت. وينبغي ألا يقتصر هذا الحوار على الاستعراض الدوري الشامل. وفي حين أن الصياغة القوية الواردة في مشروع القرار بشأن حالة الروهينغا تجدر بالترحيب، فقد كان من شأن وفد بلدها أن يؤيد نصاً يبين بشكل أفضل الحالة المتدهورة في ميانمار في أعقاب الانقلاب العسكري. فالأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان تؤدي إلى آثار مدمرة يعاني بسببها السكان المدنيون أشد المعاناة. ولا بد أن تعود القيادة العسكرية فورا إلى الحكم المدني، وأن توقف جميع الهجمات على المدنيين، وأن تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن تفرج عن المعتقلين السياسيين، بمن فيهم الرئيس ومستشارة الدولة، وأن تكفل وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى جميع السكان المحتاجين، وأن تهيئ الظروف لضمان العودة الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة للاجئين الروهينغا وفقا للمعايير الدولية.

2 - **السيد دا كوستا تيلمان** (تيمور - ليشتي): قال إن بلده يشعر بقلق عميق إزاء استمرار ورود تقارير عن انتهاكات وتجاوزات منهجية وواسعة النطاق لحقوق الإنسان ضد شعب ميانمار وقادتها، بمن فيهم المسلمون الروهينغا والأقليات الأخرى، وإزاء تصاعد التوتر في البلد. ويجب الإفراج فورا عن المحتجزين والمتهمين والمعتقلين تعسفا، سواء قبل إعلان حالة الطوارئ في شباط/فبراير 2021 أو بعد ذلك. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتعيين نويلين هيزر مبعوثة خاصة جديدة للأمين العام إلى ميانمار، ودعا ميانمار إلى التعاون معها تعاونا مجديا بتيسير قيامها فورا ودون شروط بزيارة إلى البلد. وينبغي لميانمار أن تنفذ بسرعة توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط، الذي تم التوصل إليه خلال اجتماع قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في 24 نيسان/أبريل 2021، وأن تشارك في حوار بناء وحقيقي مع التحلي بروح المصالحة من أجل تيسير التوصل إلى حل سلمي يخدم مصالح شعب ميانمار. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة في ميانمار أن يتعاونوا مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمبعوث الخاص لرئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بميانمار، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار.

3 - **السيدة بريسبان** (أستراليا): قالت إن بلدها يدين الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام في ميانمار ويدعو إلى وقف تصعيد العنف وإلى الإفراج عن المحتجزين تعسفا، بمن فيهم المواطن الأسترالي الأستاذ شون تورنيل وغيره من الأجانب. وينبغي للنظام أن يبدأ الحوار مع جميع أصحاب المصلحة بما يتماشى مع توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط، الذي تم التوصل إليه مع قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأن يعمل على تهيئة الظروف لتمكين الروهينغا وغيرهم من المشردين من العودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة.

4 - وأعربت عن سرور وفد بلدها لتعزيز مشروع القرار من حيث صلته بالمجتمع المدني، والمساءلة، وظروف العودة، والإفراج عن المحتجزين، بمن فيهم الرعايا الأجانب، ودور رابطة أمم جنوب شرق آسيا. بيد أنها أعربت عن خيبة الأمل لاستحالة وصف أحداث 1 شباط/فبراير 2021 صراحة بأنها "انقلاب عسكري". فقد كان من الممكن أن يبين النص بشكل أفضل حقيقة أن الانقلاب لا يزال يقوض تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء ميانمار.

5 - ثم قالت إن وفد بلدها يكرر النداء الموجه في قرار الجمعية العامة 287/75 إلى جميع الدول الأعضاء، الذي دعا إلى منع تدفق الأسلحة إلى ميانمار، وإن الوفد يشعر بخيبة الأمل لعدم إمكانية إدراج هذه الصياغة في مشروع القرار. فمن شأن الجهود الرامية إلى الحد من تدفق الأسلحة إلى ميانمار أن تشكل خطوة مجدية نحو تخفيف شدة العنف وتهيئة الظروف لعودة الروهينغا وغيرهم من المشردين إلى ديارهم.

6 - واختتمت كلامها قائلة إن اللجنة محفل مناسب يتيح للمجتمع الدولي فرصة إثارة مسألة انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان موضع القلق.

7 - **السيدة شو دايتشو** (الصين): قالت إنه نظرا لأن الحالة السياسية في ميانمار قد تغيرت، فإن بلدها دأب على اتخاذ موقف موضوعي ومحايد، إذ سعى بنشاط إلى إجراء اتصالات مع جميع الأطراف في ميانمار، ولم يدخر جهدا في تعزيز السلام من خلال الحوار. وإن المبعوث الخاص لرئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بميانمار له دور إيجابي يؤديه في مساعدة ميانمار على معالجة

الحالة الراهنة بفعالية على أساس توافق الآراء الذي توصلت إليه الرابطة. وقد شاركت الصين مشاركة بناءة في المناقشات ذات الصلة وفي بناء توافق الآراء في مجلس الأمن، وحثت المجتمع الدولي على احترام سيادة ميانمار واختيارات شعبها. وقد اتخذت حكومة بلدها خطوات ملموسة من أجل دعم شعب ميانمار في مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث قدمت أكثر من 38 مليون جرعة من لقاحات كوفيد-19 وغيرها من الإمدادات الطبية، وهي تساعد ميانمار على بناء مركز تقني متطور وحديث لمكافحة الأمراض.

8 - ثم قالت إن مسألة ولاية راخين، التي لها خلفية تاريخية وإثنية ودينية معقدة، يجب ألا تتم تسويتها إلا بين ميانمار وبنغلاديش من خلال مشاورات ودية. والصين تتطلع إلى استعادة الاستقرار فورا في ميانمار، وإلى استمرار الحوار بين بنغلاديش وميانمار بغية تهيئة ظروف العودة المستدامة إلى الوطن في وقت مبكر.

9 - وأضافت أن معالجة أي خلافات في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن تتم من خلال الحوار والتعاون البناءين على أساس المساواة والاحترام المتبادل. والصين تعارض التسييس والانتقائية والكيل بمكيالين وإثارة المواجهة. وينبغي ألا تستخدم حقوق الإنسان لممارسة الضغط على بلدان أخرى، وينبغي عدم إنشاء آليات خاصة ببلدان محددة دون موافقة البلدان التي يعنيها الأمر. ولهذه الأسباب، فإن وفد بلدها ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

10 - **السيد برونغثورا** (تايلند): قال إن بلده ما فتئ يتابع ما يُحتمل أن تحدثه الحالة الراهنة في ميانمار من آثار على ولاية راخين وعودة المشردين في بنغلاديش. وإن الحوار الشامل لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في ميانمار أمر أساسي لإيجاد حل سلمي يراعي مصالح شعبها. وأعرب عن ترحيب وفد بلده باعتراف مشروع القرار بالجهود الجارية التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرق آسيا في ميانمار وعن دعمه لها، بما فيها تنفيذ توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط. وينبغي لجميع الأطراف في ميانمار وللمجتمع الدولي العمل على مواصلة تقديم الدعم لجهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل معالجة الحالة في ميانمار، بما في ذلك عن طريق تشجيع التوصل إلى حل مستدام طويل الأجل، يتناول السبب الجذري للمشاكل القائمة في ولاية راخين. وأكد من جديد التزام حكومة بلده ببذل كل ما في وسعها، بالتعاون الوثيق مع ميانمار والمجتمع الدولي، من أجل تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين إليها في ميانمار. وتايلند تؤيد تأييدا تاما جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا الرامية إلى معالجة المسائل المتعلقة بولاية راخين وإلى مساعدة ميانمار على تحقيق المصالحة الوطنية والسلام.

11 - **السيد كوزمين** (الاتحاد الروسي): قال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ نهجا متأنيا ومستنيرا إزاء الحالة في ميانمار. وينبغي لجميع الأطراف أن تتفادى تصعيد العنف وأن تمارس أقصى درجات ضبط النفس والمرونة من أجل إيجاد حل سلمي عن طريق الحوار البناء. والاتحاد الروسي يسعى إلى إقامة علاقات حسن جوار طويلة الأجل مع جميع البلدان. والتمسك بهذه المبادئ هو حجر الزاوية في السياسة الخارجية للاتحاد الروسي.

12 - وأضاف إن وفد بلده ذكر مرارا وتكرارا أنه لا يؤيد الممارسة المتمثلة في النظر في مشاريع قرارات انتقائية وأحادية الجانب بشأن حالات حقوق الإنسان في بلدان محددة. فمثل ذلك من مشاريع القرارات يخالف روح التعاون ولا يثمر إلا احتدام المواجهات بين الدول الأعضاء. وبناء على ذلك، فإن وفد بلده ينأى بنفسه عن توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

مشروع القرار A/C.3/76/L.31/Rev.1: حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

13 - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الوارد في الوثيقة A/C.3/76/L.69.

14 - **السيد ديلورنتس** (الولايات المتحدة الأمريكية): عرض مشروع القرار باسم مقدميه الواردة أسماؤهم في الوثيقة، فقال إن النص يتضمن وصفا لأهوال العقد الماضي في سوريا، ولا سيما التجاوزات والانتهاكات التي ارتكبها نظام الأسد. ومن خلال مشروع القرار، ستظل سوريا مدرجة على النحو الواجب في جدول أعمال اللجنة. ومشروع القرار يدعو إلى مواصلة الحوار مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في عام 2022 عن سبل تعزيز الجهود الرامية إلى إحراز تقدم بشأن مسألة الأشخاص المفقودين والمحتجزين تعسفا. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تنظر بعناية في التوصيات الواردة في التقرير.

15 - ومضى قائلا إن كل الأسر السورية تضررت من الانتهاكات التي ارتكبها النظام، ولا سيما حملته اللاإنسانية التي شملت التعذيب والاحتجاز بدون وجه حق، والتي وثقتها لجنة التحقيق ومنظمات المجتمع المدني توثيقا جيدا. وقد أفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان

بأن ما يقرب من 000 150 سوريا احتجزوا بشكل تعسفي، ولكن الأرجح أن العدد الفعلي أكبر من ذلك. وينبغي للمبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن يكثفا الجهود من أجل الإسراع في إطلاق سراح المحتجزين والحصول على معلومات عن أماكن وجود الأشخاص المفقودين. وإن نمط الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبها النظام، والتي يشكل بعضها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، يجعل عودة السوريين بأمان إلى ديارهم من باب المستحيل. ويجب أن يتضمن الحل السياسي الشامل في سوريا الإفراج عن المحتجزين تعسفيا.

16 - ثم أعرب عن سرور وفد بلده لكون مشروع القرار يتضمن طلبا بإجراء دراسة جديدة تركز على المحتجزين تعسفا لدى النظام السوري وعلى الأشخاص المفقودين. والولايات المتحدة تقف إلى جانب الشعب السوري والمجتمع الدولي في إدانة تلك الفظائع والمطالبة بتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة ومحاسبتهم، بمن فيهم المسؤولون عن استخدام أسلحة كيميائية.

17 - **السيدة نور علي** (الجمهورية العربية السورية): تكلمت بشأن نقطة نظام، فقالت إن وفد بلدها يدين الطريقة التي تسيء بها دولة معينة استخدام ذلك المحفل لمواصلة التحايل على المعايير الدولية وقواعد السلوك والإجراءات المعمول بها في الأمم المتحدة، وهي ليست مجاملات سياسية، بل قواعد صارمة. وسوريا لا تحاول بأي طريقة من الطرق أن تعطل عمل اللجنة، بل هي تود فقط أن تصحح خطأ واضحا. فحتى الآن، لم تحصل سوريا من رئيس اللجنة أو من ممثلي الأمانة العامة أو من المستشار القانوني على إجابة مباشرة على سؤال بسيط هو: هل يأذن النظام الداخلي بالإشارة إلى بلدها باستخدام اسم غير الاسم المكتوب على اللوحة التي أمامها؟ ومن المؤسف أن منظمة بهذا الحجم وهذه القدرات والموارد لا تستطيع أن تقدم إجابة مُرضية. ثم إن سوريا عضو مؤسس من أعضاء المنظمة، وهي ترفض استخدام أسماء غير مقبولة. وتجدر الإشارة إلى أن سوريا عضو في "الأمم المتحدة"، لا في "الأنظمة المتحدة". ولأغراض تيسير عمل اللجنة، فإن الوفد السوري سيسعى جاهدا إلى التقيد بتوجيهات الرئيس مع الاحتفاظ بحق الرد عند الاقتضاء.

18 - **الرئيس:** قال إن المسألة أثيرت مع مكتب الشؤون القانونية.

19 - **السيد المحمصاني** (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: إستونيا، وإسرائيل، وأندورا، وبالاو، والبرتغال، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، ورومانيا، وسان مارينو، وسويسرا، والكويت، ولاتفيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، والنرويج، ونيوزيلندا، واليابان، واليونان.

20 - ثم أشار إلى أن هنغاريا وقبرص ترغبان أيضا في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

21 - **الرئيس:** قال إن الجمهورية العربية السورية طلبت إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار.

البيانات التي أُدلي بها تعليلا للتصويت قبل إجرائه

22 - **السيدة نور علي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن من المؤسف أن اللجنة ظلت على مدى 10 سنوات متتالية تناقش القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية. فقد انتهكت حكومة ذلك البلد بشكل صارخ أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني باحتلالها أراضي سوريةً، وقصفها للمدنيين، وتدميرها للهياكل الأساسية في مدينة الرقة. كما إنها فرضت على السوريين تدابير قسرية حرمتهم من احتياجاتهم الأساسية. وقد تمت صياغة النص قيد المناقشة وراء أبواب مغلقة ولم يعمم على الوفود طيلة أيام بعد تقديمه، مما يشكل انتهاكا لمبدأي الشفافية والكفاءة المهنية.

23 - وأضافت أن مقدم مشروع القرار واصل كالعادة تنفيذ مخططه بنشر الأكاذيب بشأن سوريا، وتوجيه اتهامات لا أساس لها من الصحة إليها. وكما حدث في السنوات السابقة، فإن مشروع القرار يتلاعب بآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويروج مفاهيم لم يتم الاتفاق عليها، ويعتمد على الضغط والابتزاز وانتهاك أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي. وهذا يشكل إساءة لولاية اللجنة وقدراتها التقنية.

24 - وواصلت كلامها قائلة إن الصيغة الحالية لمشروع القرار صيغة تم الإفراط في تسييسها. كما إن مضمونه منفصل تماما عن الواقع في مهاجمته للحكومة السورية. وهو يتجاهل الجهود التي تبذلها الحكومة في مكافحة الإرهاب، ومشاركتها في العمل الإنساني، ودعمها لمحاولات التوصل إلى حل سياسي. ثم إنه يشوه التزام البلد بالتوصل إلى اتفاق بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ويتجاهل عمدا آثار الحصار غير الأخلاقي وغير القانوني المفروض على الشعب السوري، الذي يمنع المؤسسات السورية من تأمين السلع والخدمات الأساسية، ويعرقل العودة الكريمة والآمنة والطوعية للمهاجرين واللاجئين السوريين إلى ديارهم.

25 - ومضت قائلة إن مشروع القرار يتسم أيضا بالنفاق السياسي، لأنه يهمل حالة أولئك الذين يعيشون تحت نير الاحتلال الإسرائيلي في الجولان العربي السوري منذ عام 1967. وهو لا يذكر شيئا عن الجرائم التي ارتكبها "التحالف الدولي" بقيادة البلد الذي قدم النص، مثل قتل المدنيين الأبرياء، وتدمير المدن، وسرقة الموارد الطبيعية. وهو يتجاهل جرائم الاحتلال التركي، ورعاية تركيا للمنظمات الإرهابية، واستخدام ذلك البلد للمياه كسلاح ضد المدنيين.

26 - وتابعت قائلة إن من غير الواضح كيف يمكن للدولة التي قدمت مشروع القرار، وهي دولة تنتهك حقوق مواطني دولة أخرى، أن تقدم دروسا في حقوق الإنسان للغير. بل إن تلك الدولة تنتهك حقوق اللاجئين على حدودها ذاتها وتنسحب من الهيئات الدولية التي رفضت الإذعان لمخططاتها. فكيف يمكن لتلك الدولة أن تكون مؤهلة للحديث عن حقوق الإنسان في حين أنها تدعي أن دعم القضية الفلسطينية يشكل تسييسا لحقوق الإنسان؟

27 - واختتمت بيانها قائلة إن سوريا تعتقد أن مبدأي الموضوعية وعدم الانتقائية يجب أن يسودا عندما يتم تناول مسائل حقوق الإنسان، وأن مجلس حقوق الإنسان، في إطار استعراضه الدوري، هو الذي له اختصاص النظر في حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان بطريقة بناءة تحترم السيادة الإقليمية للدول ووحدتها واستقلالها. ووفد بلدها يرفض مشروع القرار رفضا تاما. وهو يحث الوفود على رفض التسييس والانتقائية وعلى التقيد بمبادئ الميثاق.

28 - **السيد كيم نام هيوك** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يؤكد من جديد رفضه للقرارات الخاصة ببلدان محددة، وهي قرارات تؤدي إلى تسييس حقوق الإنسان عن طريق الانتقائية والكيل بمكيالين، وتهدف إلى ممارسة الضغط وفرض مصالح سياسية على الآخرين. وبلده يؤيد الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة الجمهورية العربية السورية من أجل الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية، ومن أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. فلا علاقة للتسييس والانتقائية والكيل بمكيالين أثناء النظر في مسائل حقوق الإنسان بالجهود الحقيقية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ووفد بلده يعارض بشدة جميع المحاولات المسيسة الرامية إلى انتهاك السيادة الوطنية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ذات السيادة. ويجب أن تناقش جميع قضايا حقوق الإنسان وأن تتم تسويتها في جو من الحوار والتعاون البناءين، انطلاقا من الموقف المبدئي المتمثل في احترام السيادة والسلامة الإقليمية والسلام والاستقرار. لذا فإن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار.

29 - **السيد مقام** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده يؤكد من جديد موقفه المبدئي المتمثل في رفض تسييس قضايا حقوق الإنسان واستخدام آليات الأمم المتحدة لاستهداف بلدان محددة لخدمة مصالح الغرب وحلفائه. فالمساعي اليائسة والمستمرة بعناد، التي تبذلها بعض الدول في الترويج لحججها التي لا أساس لها، وفي استخدام نفوذها السياسي والاقتصادي والمالي لطمس جرائمها البشعة في سوريا، هي محاولة لتقويض المبادئ التي وضعها مؤسسو الأمم المتحدة.

30 - ومضى قائلا إن الحالة الأمنية في سوريا شهدت تحسنا كبيرا. بيد أن عودة اللاجئين والمشردين اتسمت بالبطء بسبب الأوضاع الاقتصادية والإنسانية التي يشهدها البلد، والتي تدهورت أساسا بسبب التدابير القسرية الانفرادية المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. فقد تسببت تلك التدابير في إلحاق أكبر قدر من الضرر بالفئات الأكثر ضعفا، وقوضت بشدة أنشطة الحكومة السورية، وعطلت الجهود المبذولة لمكافحة جائحة كوفيد-19. ويجب على المجتمع الدولي أن يحث على انسحاب جميع القوات الأجنبية الموجودة في سوريا بدون دعوة منها، وإلى الإنهاء الفوري والكامل للجزاءات الانفرادية المفروضة على البلد.

31 - وتابع قائلا إن بلده سيواصل تقديم الدعم إلى حكومة سوريا وشعبها في استعادة وحدة أراضيها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وسيصوت وفد بلده ضد مشروع القرار وفقا لموقفه الثابت المتمثل في رفض القرارات الخاصة ببلدان معينة.

32 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن بلده يكرر رفضه لولايات حقوق الإنسان الخاصة ببلدان محددة، التي تثير المواجهة وتعرقل الحوار البناء مع الدول التي يعنيها الأمر. وبلده يتمسك بموقفه المبدئي المتمثل في رفض الانتقائية والتسييس عند النظر في قضايا حقوق الإنسان وإنشاء آليات خاصة ببلدان محددة دون موافقة البلدان التي يعنيها الأمر. فالتقارير والآليات والقرارات ذات الدوافع السياسية التي تستهدف بلدانا محددة تنتهك مبادئ العالمية والموضوعية والحياد وعدم الانتقائية وعدم المواجهة التي ينبغي تطبيقها عند تناول قضايا حقوق الإنسان. وإن استخدام حقوق الإنسان للأغراض السياسية يشكل انتهاكا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي بذل جهود للاستفادة من التقدم المحرز منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، لأن تلك الآليات تقوض مصداقية المجلس. ولا بد من تناول

حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل، ومن جانب هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات على أساس التعاون والحوار مع البلدان المعنية. ولهذه الأسباب، سيصوت وفد بلده ضد مشروع القرار.

33 - **السيد غونساليس بيماراس** (كوبا): قال إن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار. فمن غير المقبول ألا يطبق مثل تلك القرارات إلا على البلدان النامية التي تخضع أيضا لتدابير قسرية انفرادية. ومشروع القرار يؤيد نهج المعاقبة والإدانة الذي لا يأخذ في الحسبان مصالح البلد المعني ولا يشجع على تنسيق الجهود على نحو ما يتطلبه التصدي للتحديات التي تواجه حقوق الإنسان. ولا يمكن التوصل إلى حل سياسي للنزاع، يراعي مصالح الشعب السوري وتطلعاته، من خلال قرارات تقوض سيادة البلد وسلامته الإقليمية. وينبغي إيجاد حل سلمي عن طريق التفاوض، وينبغي للجنة أن تعزز التعاون في ظل الاحترام الكامل لسيادة البلد، وأن تحظر تلك الممارسات ذات الدوافع السياسية.

34 - **السيد كوزمين** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار، الذي يستند إلى اتهامات وأكاذيب وتكهنات غير مثبتة، ويشوه صورة الوضع على أرض الواقع وسمعة الحكومة الشرعية التي يؤيدها الشعب السوري. فالحالة في سوريا بدأت تعود تدريجيا إلى طبيعتها، حيث أن 000 326 2 من المواطنين السوريين عادوا إلى أماكن إقامتهم الدائمة في وطنهم حتى الآن. ومن شأن البلد أن يستعيد عافيته بشكل أسرع بكثير لو أمسك أصحاب مشروع القرار عن خنق الاقتصاد السوري.

35 - ومضى قائلا إن الوجود العسكري غير القانوني للقوات الأجنبية على الأراضي السورية يحول أيضا دون انتعاش البلد. وينبغي للمدافعين عن حقوق الإنسان أن يثيروا الانتباه إلى ما يسود الأراضي الخارجة عن سيطرة دمشق من ممارسات القرون الوسطى وازدراء أرواح البشر. ويجب ألا تقتل النساء والأطفال بذريعة مكافحة الإرهاب. وكما جاء في مقال نشرته صحيفة نيويورك تايمز في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، فإن القائمين على صياغة مشروع القرار ألقوا قنابل وزنها 500 رطل و 000 2 رطل من طائرات من طراز F-15 على النساء والأطفال في مخيم في الباغوز، وخفضوا بعد ذلك العدد المعلن من القتلى، تباطأوا في إصدار التقارير المتعلقة بالحادث وطهروها وصنفوها ضمن الوثائق السرية، ثم جرفوا التربة في موقع الانفجار.

36 - واختتم كلامه قائلا إن على جميع الوفود التي تهتم حقا بتحقيق الاستقرار في سوريا وتحسين أحوال شعبها أن تصوت ضد مشروع القرار.

37 - **السيدة شو دايتشو** (الصين): قالت إن أي خلافات في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن تعالج عن طريق الحوار والتعاون البناءين على أساس المساواة والاحترام المتبادل. وبلدها يعارض التسييس والانتقائية والكيل بمكيالين وإثارة المواجهة. وينبغي ألا تستخدم حقوق الإنسان لممارسة الضغط على البلدان الأخرى. والصين تعارض الآليات والقرارات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تُتخذ بشأن بلدان محددة.

38 - واستطردت قائلة إن التدخل الخارجي وإثارة المواجهة وفرض الجزاءات أمور ثبت أنها لا تجلب للشعب السوري سوى المعاناة. أما السبيل الواقعي الوحيد للخروج من الأزمة السورية، فهو البحث عن حل سياسي مع صون سيادة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، واحترامها والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية باسم حقوق الإنسان. لذا فإن وفد بلدها سيصوت ضد مشروع القرار.

39 - **السيدة فاغنر** (سويسرا): أدلت ببيان عام قبل التصويت، فقالت إن القلق العميق لا يزال يساور بلدها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في سوريا. ويجب أن يخضع المسؤولون عن ذلك للمساءلة، ويجب أن يتم تعويض الضحايا. وفي ذلك السياق، فإن بلدها يؤيد أعمال الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، وجهود المجتمع المدني السوري الرامية إلى تحديد المسؤولية. وأضافت أن القلق الشديد لا يزال يساور بلدها أيضا بشأن الحالة الإنسانية في سوريا، التي تفاقمت بسبب الأزمة الاقتصادية وجائحة كوفيد-19، ودعت جميع أطراف النزاع إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي وكفالة وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم بحاجة إليها بسرعة ودون عوائق.

40 - وأعربت عن سرور وفد بلدها لأن مشروع القرار يشجع جميع أطراف النزاع على تعزيز الحوار مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا بشأن مسألة الأشخاص المفقودين. والوفد يرحب أيضا بالإدماج المتزايد للمنظور الجنساني فيما يتعلق بعواقب النزاع والعملية السياسية، وبالتشديد على الدور الهام الذي يتولاه المجتمع المدني في العملية

السياسية. ولهذه الأسباب، سيصوت وفد بلدها ضد مشروع القرار. بيد أن من المؤسف أن عدة فقرات تضعف الأثر العام للنص. فمن المهم أن يتناول النص انتهاكات القانون الدولي التي ترتكبها جميع أطراف النزاع وأن يبين بوضوح التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ولا يزال من الممكن تحسين شفافية عملية التفاوض وشموليتها بقدر كبير.

41 - واختتمت كلامها قائلة إن على جميع أطراف النزاع وجميع القوى ذات النفوذ في سوريا أن تواصل المفاوضات برعاية الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل عملي ودائم للنزاع.

42 - **السيد سيلفستر** (المملكة المتحدة): أدلى ببيان عام قبل التصويت، فقال إن يوم 15 آذار/مارس 2021 صادف الذكرى السنوية العاشرة لنشوب النزاع في سوريا، إيذانا بمرور عقد من الفظائع الرهيبة. فالهجمات المروعة التي شنها نظام الأسد على المدنيين وحالات استخدامه للأسلحة الكيميائية ما لا يقل عن 32 مرة، أمور مؤسفة للغاية. والمملكة المتحدة تؤيد بقوة الجهود الرامية إلى محاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وإن تدهور حالة حقوق الإنسان على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية يثير قلقا عميقا. وقد تعرض الشعب السوري لانتهاكات لا يمكن تصورها لحقوق الإنسان، منها الهجمات على السكان المدنيين، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والعنف الجنسي والجنساني.

43 - ثم قال إن استخدام اللجنة للقرارات الخاصة ببلدان محددة أمر بالغ الأهمية في الدفاع عن حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. واختصاصات اللجنة تركز على دراسة قضايا حقوق الإنسان التي تؤثر على الناس في جميع أنحاء العالم. ولم تقدم هذه القرارات إلا بشأن أخطر المنتهكين. وهي تكمل عمل مجلس حقوق الإنسان وغيره من المنتديات، وتمكّن من التدقيق في مدى التقيد بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. وباعتماد مشروع القرار، سيتمكن المجتمع الدولي من محاسبة النظام السوري ومن المساعدة على ضمان امتثاله الكامل لالتزاماته القانونية الدولية والتزاماته في مجال حقوق الإنسان.

44 - **السيد المعاودة** (قطر): أدلى ببيان عام قبل التصويت، فقال إن بلده انضم، للسنة الحادية عشرة على التوالي، إلى مقدمي مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. فالأسباب التي أدت في الأصل إلى تقديم القرار لا تزال قائمة، بما فيها الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وحتى جرائم الحرب، مثل الهجوم في عام 2021 على مستشفى الشفاء. وما فتئت تقارير الأمم المتحدة توثق تلك الجرائم الخطيرة، ومنها الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين. ومشروع القرار يقع ضمن اختصاص اللجنة، لأنه يتعلق بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي. والسبيل الوحيد للخروج من الأزمة الإنسانية وأزمة حقوق الإنسان في سوريا يتطلب عملية سياسية شاملة بقيادة سورية تحت رعاية الأمم المتحدة، تلبي تطلعات الشعب السوري، وتنفذ قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، وتحافظ على وحدة البلد وسيادته واستقلاله.

45 - **السيد العتيق** (المملكة العربية السعودية): أدلى ببيان عام قبل التصويت، فقال إن الشعب السوري ظل يعاني طوال عدة. وقد صادف شهر آذار/مارس 2021 مرور 10 سنوات على بداية النزاع المسلح في سوريا، الذي كان له أثر مدمر على المدنيين نتيجة للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأعرب عن قلق وفد المملكة العربية السعودية إزاء تقرير مفوضية حقوق الإنسان الذي يفيد بمقتل أكثر من 000 350 شخص في النزاع خلال الفترة بين آذار/مارس 2011 وآذار/مارس 2021، منهم ما يقرب من 000 30 طفل وعشرات الآلاف من النساء. وتؤكد المملكة العربية السعودية أن السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة السورية هو إيجاد حل سياسي ترعاه الأمم المتحدة بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015). وتأمل المملكة العربية السعودية في أن مشروع القرار الحالي وما تبذله الأمم المتحدة من جهود سيساعدان الشعب السوري على تحقيق تطلعاته المشروعة إلى العدالة والحرية والاستقرار.

46 - **السيدة كوراك** (الولايات المتحدة الأمريكية): عرضت تنقيحا شفويا لمشروع القرار، فقالت إنه ينبغي استبدال عبارة "وأن يقدَّم التقرير إلى الجمعية العامة بحلول 1 آذار/مارس 2022" الواردة في نهاية الفقرة 64 بعبارة "وأن تقدَّم إلى الجمعية العامة إحاطة شفوية مؤقتة بالمستجدات بحلول 1 آذار/مارس 2022، يتلوها تقرير في غضون النصف الأول من عام 2022".

47 - *بناء على طلب ممثلة الجمهورية العربية السورية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/76/L.31/Rev.1، بصيغته المعدلة شفويا.*

المؤيدون:

الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، البحرين، البرازيل، بربادوس،

البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، تشيكيا، توغو، توفالو، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر القمر، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سورينام، السويد، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، لاتفيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، مليديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إريتريا، أوزبكستان، إيران (جمهورية – الإسلامية)، بيلاروس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، الصين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، كوبا، نيكاراغوا.

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، أذربيجان، أرمينيا، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، باراغواي، باكستان، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بوتان، بوروندي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تونغا، جزر سليمان، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، رواندا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، سنغافورة، السنغال، السودان، الصومال، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غرينادا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، الفلبين، فيجي، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، الكونغو، كيريباس، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، الهند.

48 – *اعتمد مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويا، بأغلبية 95 صوتا مقابل 13 صوتا، مع امتناع 66 عضوا عن التصويت.*

49 – **السيد مالوفرا** (سلوفينيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه ألبانيا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ وبالإضافة إلى ذلك، باسم أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن أي حل مستدام للنزاع يتطلب انتقالا سياسيا حقيقيا يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015). ويجب على النظام السوري والجهات التي ترعاه وجميع أطراف النزاع الانخراط بشكل كامل وبحسن نية في العملية السياسية التي تقودها سوريا.

50 – ثم قال إن التقارير المتعلقة بعمليات الهندسة الاجتماعية والديمغرافية وموجات التشرد الجماعي مدعاة للقلق الشديد. وقد خلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية إلى أن شروط العودة الآمنة والطوعية والكريمة لم تتوفر بعد. والاتحاد الأوروبي يدين الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي التي يرتكبها النظام السوري وحلفاؤه وأطراف النزاع الأخرى، والتي قد تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويجب على جميع أطراف النزاع، ولا سيما النظام السوري، أن تسمح بالوصول الآمن والكامل والسريع والمستمر عبر الخطوط والحدود دون أية عراقيل. فعدم قيام مجلس الأمن بتجديد الإذن باستخدام المعابر الحدودية يزيد الحالة الإنسانية سوءا.

51 – ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي يدين الاستخدام المستمر والمنهجي للاحتجاز التعسفي والتعذيب والعنف الجنسي والجنساني والاختفاء غير الطوعي أو القسري والإعدام بإجراءات موجزة من جانب جميع أطراف النزاع، ولا سيما النظام السوري، ويرحب بالطلب الوارد في مشروع القرار بإجراء دراسة عن كيفية تعزيز الجهود الرامية إلى توضيح مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم. وينبغي للحالة في سوريا أن تحال إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويجب على النظام السوري أن يتعاون بشكل كامل مع جميع آليات التحقيق والمساءلة.

52 – واختتم كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي يظل ملتزما بوحدة الدولة السورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وهو على استعداد للمساعدة في إعادة إعمار سوريا حالما يتم انتقال سياسي شامل وحقيقي وجامع.

53 – **السيد غالستيان** (أرمينيا): قال إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما فيها الاضطهاد الجماعي للمجتمعات المحلية على أساس العرق أو الدين أو المعتقد، التي ترتكبها

في سوريا المنظمات الإرهابية وغيرها من الجماعات والأفراد المرتبطين بالشبكات الإرهابية تثير قلقا بالغا. وبلده يدين بأشد العبارات جرائم الكراهية وأعمال الإبادة الجماعية المرتكبة ضد المسيحيين والأيزيديين وغيرهم من الجماعات الدينية والعرقية، بما في ذلك الأرمن السوريون.

54 - ثم قال إن جهات مؤيدة خارجية توجد خارج سوريا استغلت مقاتلين إرهابيين أجانب ومرتزقة مرتبطين بشبكات إرهابية على نطاق واسع واستخدمتهم كوكلاء في النزاعات الدائرة في مناطق أخرى. وقد نقل آلاف المرتزقة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب من أراضي شمال سوريا التي تحتلها تركيا وتم استخدامهم خلال العدوان العسكري على ناغورنو كاراباخ في عام 2020، على نحو ما وثقته على نطاق واسع عدة وكالات وطنية لإنفاذ القانون، وما أبلغ عنه مراقبون مستقلون، وما اتضح في بيان صادر عن الفريق العامل المعنى بمسألة استخدام المرتزقة وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها.

55 - واختتم كلامه قائلا أن من الضروري أن يحاسب مرتكبو الجرائم البشعة ضد الجماعات العرقية والدينية وأن تتم مساءلة مؤيديهم. وسيواصل بلده الإسهام بنشاط في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التصدي للانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان التي ترتكبها الشبكات الإرهابية ومؤيدوها.

56 - **السيد بيليبينكو** (بيلاروس): قال إن وفد بلده عارض دوما النظر في قرارات خاصة ببلدان محددة في الأمم المتحدة، لأنها لا تؤدي إلا إلى احتدام المجابهة. ومشروع القرار قيد النظر حاليا يؤدي إلى آثار في الميزانية تبلغ 700 114 دولار، يمكن أن تضاف إلى الملايين التي أهدرت في السابق، بما فيها ما أُنفق على عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. فقد انقضى عقد من الزمن بالفعل، في حين أن اللجنة ما فتئت تكرر القرارات الخاصة ببلدان محددة وتبدد أموال الأمم المتحدة المحدودة للغاية. وهذه نهج غير مقبولة، ولذلك صوت وفد بلده ضد مشروع القرار.

57 - **السيد شيمبندي** (زمبابوي): قال إن وفد بلده يتمسك بموقفه المبدئي المناهض للقرارات والتقارير الخاصة ببلدان محددة. فهذه التقارير ليست من قبيل قضايا حقوق الإنسان ذات الطابع السياسي والمثيرة للانقسام فحسب، بل هي تقوض أيضا مصداقية الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، التي لها أهمية أساسية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتجعل من الصعب على تلك الهيئات أن تتحلى بالحياد والاستقلالية وعدم الانتقائية وعدم التحيز في عملها. وينبغي أن يكون الحوار القائم على الاحترام المتبادل والرغبة الحقيقية في معالجة قضايا حقوق الإنسان هو الخيار الوحيد لإرساء احترام عميق الجذور لجميع الحريات والحقوق الأساسية. ولا بد أن تشارك جميع الأطراف المعنية مشاركة حقيقية وجادة يطبعها الاحترام من أجل التوصل إلى حلول دائمة وناجعة لحالات حقوق الإنسان.

58 - **السيدة غونزاليس** (الأرجنتين): قالت إن بلدها ما فتئ يسعى جاهدا إلى تعزيز الأدوات والسياسات اللازمة لوضع حد للعنف والموت والمعاناة في الجمهورية العربية السورية. ويجب تمكين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من القيام بعملها بفعالية ودون عوائق، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19. والأرجنتين تؤكد من جديد تأييدها لسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. ولا بد من استعادة الزخم الرامي إلى إحلال سلام متفاوض عليه، مع تفادي الأعمال التي يمكن أن تتسبب في تصعيد التوترات. وبلدها يولي أهمية خاصة للمحادثات التي تجرى في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة، ويقر بإسهام الاتفاقات التي تم التوصل إليها في أستانا وغيرها من اتفاقات وقف إطلاق النار في تخفيف حدة العنف وفي الحد من تدهور الحالة الإنسانية. وهو يؤيد بقوة جهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا ويتفق معه في الرأي بشأن الحاجة إلى الدبلوماسية الدولية البناءة لسد الفجوات القائمة من أجل تحقيق السلام للشعب السوري.

59 - **السيدة إينانج أورنيكول** (تركيا): قالت إن مشروع القرار تذكير صارخ بانتهاكات النظام السوري للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وإنه يبعث إلى الشعب السوري رسالة قوية عن دعم المجتمع الدولي له في سعيه إلى تحقيق المساءلة. ونتيجة للجهود التي بذلها وفد بلدها خلال المفاوضات، فقد تضمن النص على النحو الواجب الإشارة إلى تزايد أعمال العنف في شمال غرب سوريا في الآونة الأخيرة، وإلى المعاناة الإنسانية غير المسبوقة في جميع أنحاء البلد، وأعمال اللجنة الدستورية الرامية إلى النهوض بالعملية السياسية، والهجمات التي ينفذها النظام السوري والتنظيم الإرهابي المسمى وحدات حماية الشعب (وهو فرع من فروع حزب العمال الكردستاني)، كما تم فيه إبراز المساعدات المنقذة للأرواح التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود.

60 - ومضت قائلة إن وحدات حماية الشعب هي التي تتسبب في استمرار انعدام الأمن في شمال شرق سوريا، الذي يشكل تهديدا متزايدا لسلامة الأراضي السورية، والذي أدى إلى نزوح السكان المحليين قسرا من المناطق الخاضعة لسيطرة تلك الوحدات، ومنع الأيزيديين السوريين والأكراد السوريين من العودة إلى ديارهم. وقد وثقت مختلف هيئات

الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان تلك الفظاعات توثيقاً جيداً. فقد قتل التنظيم الإرهابي المذكور ما لا يقل عن 120 مدنيا في عام 2021 وحده. كما إنه عطل إمدادات المياه والكهرباء واستولى على الموارد الطبيعية للبلد. ولا يزال الوضع في مخيم الهول للاجئين الخاضع للسيطرة الفعلية لوحدات حماية الشعب يشكل مصدر قلق كبير. ولا يزال لم شمل الأسر وإعادتها إلى وطنها يكتسيان أهمية حاسمة في إيجاد حل دائم لهذه الكارثة الإنسانية.

61 - وأضافت أن تركيا لن تتغاضى أبدا عن دعم الإرهاب تحت ذريعة محاربة داعش، وستواصل محاربة جميع التنظيمات الإرهابية بكل حزم. وعلى الرغم مما للأزمة السورية من آثار إنسانية وأمنية على تركيا، فإن حكومة بلدها ما فتئت تعمل على تلبية احتياجات ملايين السوريين في تركيا وعلى طول حدودها مع سوريا.

62 - واختتمت بالقول إن وفد بلدها يدحض جميع الادعاءات التي لا أساس لها، والتي أدلى بها ممثل أرمينيا وممثلة النظام السوري في حق تركيا.

63 - **السيد إيتشيبا** (اليابان): قال إن بلده يأمل في أن ينتهي العنف في سوريا في أقرب وقت ممكن وأن تكفل حقوق الإنسان لجميع الناس في البلد. ويجب على جميع أطراف النزاع المسلح أن تحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جميع مناطق سوريا. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يُجري الأمين العام دراسة هادفة عن مصير الأشخاص المفقودين في سوريا وأماكن وجودهم، وأن يقدم تقريرا يتضمن توصيات عملية.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

64 - **السيدة عرب بفراني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن كون مشروع القرار A/C.3/76/L.28 يتعارض بشكل مباشر مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان أمر لا يشك فيه إلا قليلون. فمن خلال مشروع القرار، سعى من يدعون مناصرة حقوق الإنسان إلى المضي في تطهير انتهاكاتهم الفظيعة لحقوق الإنسان باستهداف الدول التي اختارت الاستقلال بدلا من الاستسلام للتدخل في شؤونها. وقد تم انتهاك حقوق الإنسان مرة أخرى سعيا وراء المصالح غير العادلة لأولئك الذين أيدوا الاستعمار والرق والعنصرية والفصل العنصري بناء على تقاليدهم وعلى مر التاريخ. ومرة أخرى، يسود الصمت المطبق بشأن المصاعب التي يواجهها المدنيون الأبرياء في إيران، الذين تتعرض حياتهم للخطر، حتى أثناء جائحة كوفيد-19، بسبب التدابير القسرية الانفرادية اللاإنسانية وغير القانونية التي فرضتها الولايات المتحدة.

65 - واستطردت قائلة إن هذا التسييس السخيف لحقوق الإنسان قلَّ من يعتبره محاولة حقيقية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وحتى بصرف النظر عن الدوافع السياسية، فلا توجد أسباب موثوقة لاعتماد مشروع قرار تشوبه عيوب من هذا القبيل. وبالإضافة إلى أن مشروع القرار يمس بمصداقية الأمم المتحدة، فإنه يجيز تبادل الاتهامات وتجاهل الحقائق التي لا مفر منها على أرض الواقع. وإن مستوى الرضا عن الذات الذي أظهره مقدمو مشروع القرار الرئيسيون وغيرهم ممن انضموا إليهم في تقديمه، بسجلاتهم المظلمة في مجال حقوق الإنسان، أمر يلفت النظر بشكل مؤلم، لا سيما أنهم لم يبالوا في معظم الأحيان بالزيادة المقلقة في التهميش والاستبعاد الاجتماعي والميول القائمة على كره الأجانب والعنصرية بوصفها تربة خصبة للفظائع والإرهاب في مجتمعاتهم نفسها. ولا يمكن لمشروع القرار أن يثني إيران عن المضي في حماية وتعزيز حقوق الإنسان المكفولة لشعبها، ولا أن يجعلها تكيف معاييرها العالية واللائقة في مجال حقوق الإنسان لمعايير مؤيدي مشروع القرار. وسيواصل وفد بلدها تعاونه البناء مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان على أساس الاحترام المتبادل وعلى قدم المساواة.

66 - **السيدة نور علي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن عدة وفود أعربت عن رغبتها في إجراء محاكمات وفرض المساءلة فيما يتعلق بمسألة سوريا. بيد أن تلك الوفود، إذا كانت تريد المساءلة حقا، فلا بد من إجراء تحقيق دولي في جميع الأطراف التي ساعدت الإرهابيين على السفر إلى سوريا، وجميع الأطراف التي اشترت النفط المهرب عبر الحدود السورية أو باعته أو استفادت منه، وجميع الأطراف التي باعت التحف الأثرية السورية في السوق السوداء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الذين خططوا للعمليات العسكرية ونسقوها ونظموها في الرقة وإدلب وريف دمشق وغيرها من المناطق السورية يستحقون أن يوصفوا بمجرمي الحرب. ولا بد أيضا من التساؤل عما إذا كانت وكالات الاستخبارات الغربية عاجزة عن قطع الطريق أمام المبالغ الضخمة التي تتدفق إلى سوريا من المنظمات والدول، فضلا عن الأسلحة والذخيرة ووسائل النقل التي مكنت داعش من تجنيد كوادر من كل أجزاء العالم في خلافة العصور الوسطى التي أنشأتها. وينبغي إنشاء محكمة دولية لمحاكمة أي دولة شاركت في تدمير سوريا أو أرسلت إرهابيين إلى سوريا أو اليمن أو ليبيا. وبدلا من هدر وقت اللجنة، ينبغي للدول أن تساعد سوريا على

مكافحة الإرهاب، وعلى إعادة بناء هياكلها الأساسية وتوفير اللقاحات للتصدي لجائحة كوفيد-19.

67 - وأضافت أن من المشكوك فيه أن الدول التي صوتت لصالح مشروع القرار A/C.3/76/L.31/Rev.1 قد اطّلعت على نصه بالفعل. وعلى الرغم من أن الوفد السوري لم تكن له أي أوهام فيما يتعلق بالحقائق السياسية، فقد كان أمله أن يرى نمطا مختلفا في التصويت في عام 2021. وللأسف، كان الوضع أشبه بالمزاد العلني، حيث تم التصويت بنعم مقابل مكافآت. وخاب أمل الوفد السوري في تلك الدول التي صوتت لصالح مشروع القرار، لأن أخطاءه الصارخة لا يمكن لأي عاقل أن يقبلها. فأي شخص قادر على القراءة المتأنية والحساب الرياضي سيكتشف أن المحتوى ليست له دلالة منطقية.

68 - ومضت قائلة أن مشروع القرار، وإن كان مستنسخا في معظمه من مشاريع قرارات قدمت خلال السنوات السابقة، فإنه يتضمن مواد جديدة. وعلى سبيل المثال، تشير الفقرة السادسة من الديباجة إلى "مصرع أكثر من 000 500 شخص، بما في ذلك مقتل ما يربو على 000 29 طفل". غير أن الفقرة نفسها من قرار العام الماضي زعمت أن 000 17 طفلا قتلوا من بين ما مجموعه 000 500 حالة وفاة. واستنادا إلى هذا النص إذن، فقد قتل 000 12 طفل آخرين دون أن يحدث أي تغيير يطابق ذلك في العدد الإجمالي للوفيات. ومن الواضح أن مقدمي مشروع القرار قد حددوا أعدادا بشكل اعتباطي، في ازدراء لذكاء جميع الحاضرين، مفترضين أن النص لن يقرأه أحد في الواقع.

69 - ثم قالت إن الأسوأ من ذلك أن الفقرة التالية، التي أضيفت حديثا، تتضمن الادعاء بأن " مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حددت... هوية 209 350 أشخاص قتلوا خلال النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية... وأن 126 27 طفلا هم ضمن أولئك الأشخاص". وبالتالي فإن فقرتين متتاليتين تحتويان على معلومات متضاربة عن نفس الموضوع، وتتضمن كل فقرة منهما كذبة صريحة. والسيناريوهان الممكنان هنا يبعثان على الاشمئزاز بنفس القدر: فإما الكذب أو اللامبالاة. ويمكن للحاضرين أن يفصلوا بأنفسهم في الأمر.

70 - **السيدة أهانغاري** (أذربيجان): قالت إن الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة التي وجهها ممثل أرمينيا بشأن استخدام المرتزقة هي مجرد افتراءات. ففي أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020، اتخذ بلدها جميع التدابير اللازمة للدفاع عن سيادته وسلامته الإقليمية. وقد نقلت أرمينيا مرتزقة إلى الأراضي الأذربيجانية المحتلة في إطار سياستها المتعلقة بالتوطين غير المشروع، واستخدمتهم في شن عمليات قتالية ضد بلدها وسكانه المدنيين. والأدلة التي جمعت طوال تلك الأعمال العدائية تشهد بوضوح على قيام أرمينيا بتجنيد مرتزقة ومقاتلين إرهابيين أجانب. وقد شارك الشتات الأرمني، الذي يعمل تحت ستار منظمات خيرية ومنظمات غير حكومية، في عملية التجنيد والنقل وفي جمع الأموال للأنشطة الإرهابية وأنشطة المرتزقة. وقد عُرضت على المجتمع الدولي معلومات مفصلة عن استخدام أرمينيا للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، ومنها ما جاء في وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن. وقد تضرر بلدها من أنشطة المرتزقة طيلة عقود من الزمن. ففي عام 1994، تضمن تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير معلومات عن استخدام أرمينيا الفعلي لمرتزقة في عدوانها على أذربيجان. وإن الوقائع السائدة في مرحلة ما بعد النزاع مهدت الطريق أمام أرمينيا لتطلق العنان لأحكامها المسبقة ذات الدوافع العنصرية. والامتثال للقانون الدولي وعلاقات حسن الجوار هما الهدفان الرئيسيان اللذان ينبغي لأرمينيا أن تبدأ في السعي إلى تحقيقهما.

71 - **السيد غالستيان** (أرمينيا): قال إن وفد أذربيجان، بممارسته لحق الرد، اعترف بأن أذربيجان هي المستفيد من استخدام المقاتلين الإرهابيين الأجانب أثناء العدوان على ناغورنو - كاراباخ في عام 2020 الذي أشار إليه وفد بلده في تعليل تصويته. وفي حين أن تعليل وفد بلده للتصويت ركز على صلب الموضوع وارتبط بعمل اللجنة، فإن البيان الذي أدلت به ممثلة أذربيجان في إطار ممارسة حق الرد لم يكن ردا على أي شيء، ولم تكن له أي صلة بعمل اللجنة. ووفد بلده يرفض الافتراءات المعتادة التي تنشرها أذربيجان في محاولة لإنكار الحق الأساسي لشعب ناغورنو - كاراباخ في العيش بحرية في وطن أجداده.

72 - ومضى قائلا بالنظر إلى أن أذربيجان قررت أن تقبل اللوم وأن تشارك في المناقشة، فإنه يود أن يشير إلى البيان الذي أدلى به الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، والذي قال فيه الفريق إن هناك تقارير متاحة على نطاق واسع تفيد بأن حكومة أذربيجان اعتمدت، بمساعدة تركيا، على مقاتلين سوريين لدعم ومساندة عملياتها العسكرية في منطقة النزاع في ناغورنو - كاراباخ، بما في ذلك على خط المواجهة، وبأن المقاتلين المنتشرين في أذربيجان ينتمون، حسبما زُعم، إلى جماعات مسلحة وأفراد متهمين في بعض

الحالات بارتكاب جرائم حرب وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أثناء النزاع في سوريا، وبالتالي يبدو أنهم يديمون حلقة الإفلات من العقاب ومخاطر تزايد انتهاكات القانون الدولي.

73 - وأضاف أن وفد أذربيجان قال مرارا وتكرارا خلال الدورة الحالية أن لا وجود لناغورنو - كاراباخ ولا للنزاع الدائر فيها، ولكن إنكار وجود الشيء لا يلغي ذلك الوجود. فقد استخدمت اسم "ناغورنو - كاراباخ" للإشارة إلى كيان متميز في البيان الثلاثي المؤرخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ولا يوجد في اللجنة مجال للتعتيم.

74 - **السيدة أهانغاري** (أذربيجان): قالت إنه عندما يشير وفد إلى أراضي وفد آخر، فمن الطبيعي أن يمارس هذا الأخير حق الرد. وما أشار إليه ممثل أرمينيا باسم "الوطن" أو "ناغورنو - كاراباخ" هو إقليم أذربيجان المتمتع بالسيادة. وحسبما ينص عليه دستور بلدها، فإن إقليم أذربيجان إقليم موحّد لا يجوز انتهاكه ولا تقسيمه. أما إشارات أرمينيا إلى مناطق داخل أراضي أذربيجان المعترف بها دولياً بأسماء مزيفة، فهي باطلة وتتعارض بوضوح مع القانون الدولي ودستور أذربيجان وقوانينها.

75 - وتابعت قائلة إن فيما يخص الادعاءات المتعلقة باستخدام المرتزقة، فقد اعترف رئيس وزراء أرمينيا علنا، في مقابلة أجريت معه في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021، بأن رعايا أجانب شاركوا في الحملة العسكرية ضد أذربيجان، مما يشهد على انتهاك أرمينيا الخطير لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

76 - وأشارت إلى أنه لم يعد لما يسمى ناغورنو - كاراباخ وجود كوحدة إدارية وإقليمية منذ مدة طويلة. وينبغي لجميع الوفود أن تقرأ تقرير أذربيجان المقدم إلى فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية، الذي يتضمن أسماء الكيانات الجغرافية الأذربيجانية التي قامت المؤسسات الوطنية المختصة بتوحيدها رسميا.

77 - **السيد غالستيان** (أرمينيا): قال إن وفد بلده يرفض البيان الذي أدلت به للتو ممثلة أذربيجان، والذي امتلأ بالافتراءات المعتادة وكان محاولة لتحويل مسار المناقشة. أما الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به هو العودة بالمناقشة إلى مشروع القرار الذي تم اعتماده.

78 - وأضاف أن الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة ذكر أيضا في بيانه الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 أن الطريقة التي تم بها تجنيد أولئك الأفراد ونقلهم واستخدامهم في منطقة النزاع في ناغورنو - كاراباخ وحولها تبدو متسقة مع تعريف المرتزقة على النحو المبين في الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة؛ ويبدو أن المقاتلين مدفوعون في المقام الأول بمكاسب خاصة؛ وفي حالة الوفاة، قيل إن أقاربهم قد وعدوا بتعويض مالي وجنسية تركية.

البند 65 من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية *(تابع)* (A/C.3/76/L.60/Rev.1)

مشروع القرار A/C.3/76/L.60/Rev.1: تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

79 - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

80 - **السيد نزي** (نيجيريا): عرض مشروع القرار باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن مشروع القرار يركز على احتياجات اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا وعلى الجهود المبذولة من أجل التخفيف من التحديات التي تواجههم. ومن دواعي القلق البالغ استمرار ارتفاع عدد اللاجئين والمشردين في القارة بسبب النزاعات المسلحة المستعصية، والفقر، والكوارث الطبيعية، والتطرف العنيف، والآثار الضارة لتغير المناخ. وتضم أفريقيا أكثر من ثلث اللاجئين والنازحين قسرا في العالم. وقد أدى الأثر الإنساني لجائحة كوفيد-19 والمخاطر التي تشكلها إلى تفاقم التحديات القائمة التي تواجه اللاجئين والعائدين والمشردين. وقد واصلت البلدان الأفريقية استضافة اللاجئين والمشردين على الرغم من مواردها المحدودة وهياكلها الأساسية المنهكة. ولذلك فإن مشروع القرار يتضمن ثلاث فقرات جديدة تتعلق بالجائحة.

81 - **السيد المحمصاني** (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: أنتيغوا وبربودا، وبالاو، والبرتغال، وتركيا، وجورجيا، والسويد، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكندا، ولكسمبرغ، والنرويج، ونيكاراغوا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

82 - *اعتمد مشروع القرار A/C.3/76/L.60/Rev.1.*

83 - **السيد دي لا مورا سالسيدو** (المكسيك): قال إن المعالجة الشاملة لمسألة الهجرة المحلية والدولية تمثل أولوية من أولويات الجهود المتعددة الأطراف التي يبذلها بلده. وفي الماضي، أبرز وفد بلده الحاجة إلى إجراء مشاورات مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع بشأن مشروع

القرار. وخلال الدورة الحالية، أشـــارت عدة وفود إلى أنها كانت ترغب في مزيد من الوقت للعمل معا على صياغة نص قوي وحديث وعملي.

84 - ثم قال إن لدى وفد بلده تحفظات على الفقرة 14 من مشـروع القرار. فالتلقيح الواســـع النطاق عملية بيولوجية فردية، ولذلك لا يمكن أن يكون منفعة عامة عالمية. وقد أكد بلده من جديد التزامه باعتبار التلقيح منفعة عامة عالمية، تماشيا مع الإعلان السياسي بشأن تكافؤ فرص الحصـــول على اللقاحات المضـــادة لكوفيد-19 على الصـــعيد العالمي، الذي اعتمدته الجمعية العامة. وينبغي ألا يسـمح لاسـتعجال عمل اللجنة بأن يعرض للخطر صواب مشاريع قراراتها.

85 - ومضـــى قائلا أن وفد بلده لو أمكنه اقتراح إدراج توصـــيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتشرد الداخلي لفعل ذلك. فعدم مراعاة الوثائق والمبادرات ذات الصلة بالسكان المشار إليهم في مشروع القرار يترك مجالا للتحسين. ووفد بلده يكرر نداءه الداعي إلى إجراء مشاورات مناسبة في المستقبل.

86 - **السـيد موغيوروسـي** (هنغاريا): قال إن وفد بلده يشـعر بقلق عميق إزاء تزايد عدد اللاجئين والمشـــردين في أفريقيا، وبالتالي فإنه انضـــم إلى توافق الآراء بشـــأن مشـــروع القرار. بيد أن هنغاريا لم تؤيد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين ولا تشارك في تنفيذه، ومن ثم لا يمكنها أن تقبل أي إشـــارات إليه في الوثائق الدولية. وأضـــاف أن عبارة "تعميم مراعاة اعتبارات التنوع" لم يتم تعريفها ولا تتسم بالوضوح، ولذلك فإن وفد بلده لا يعتبرها صـــياغة متفقا عليها. وفي ضـــوء ما تقدم، فإن وفد بلده ينأى بنفسه عن الفقرتين 4 و 17 من مشروع القرار.

رُفعت الجلسة الساعة 16:45.